الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ : ٥ مارس ٢٠٠٥

الحكم يؤجل الاستشارات وبوادر انشقاق في أحزاب «موالية»

بيروت - «الخليج»:

تدخل الأزمة اللبنانية اليوم بشقيها المتعلق بـ«الفراغ» السلطوي الناتج عن استقالة حكومة عمر كرامي والآخر المتعلق بالوجود السوري في لبنان، أسبوعاً آخر في ظل تزايد الضغوط العربية والدولية على دمشق لاستعجالها سحب قواتها من الأراضي اللبنانية تجنباً للمضاعفات.

وإذا كان من المسلم به أن معالجة الوجود السوري متروك للمرجعيات العربية والدولية، برغم تصاعد واتساع المطالبة السياسية اللبنانية «بالخروج المبرمج والمشرف» للجيش السوري فإن الشق الداخلي من الأزمة السياسية يزداد احتقاناً مع كل يوم يتأخر فيه رئيس الجمهورية إميل لحود عن تحديد جدول زمني للاستشارات التقليدية من أجل تسمية شخصية يوكل إليها أمر تشكيل الحكومة الجديدة، لا سيما وأن الاستحقاقات السياسية والدستورية واهمة، وقد يتعذر إجراء الانتخابات النيابية المفترض استكمالها قبل نهاية مايو/أيار المقبل، إذا لم يتم تشكيل حكومة جديدة وإنجاز مجلس النواب مشروع قانون جديد للانتخابات قبل نهاية شهر مارس/آذار الحالي.

ويستعجل الخبراء القانونيون الدستوريون إجراء الاستشارات لتسمية الرئيس المقبل للحكومة، مقللين من منطقية ما يجري تداوله في أوساط الحكم من أن رئيس الجمهورية لم يحدد موعدها بسبب تباين مواقف القوى السياسية من نوعية الحكومة، إذ تدعو المعارضة إلى حكومة حيادية انتقالية للإشراف على التحقيق باغتيال الرئيس السابق للحكومة رفيق الحريري وإجراء الانتخابات وإقالة قادة الأجهزة الأمنية وبرمجة الانسحاب السوري، فيما تدعو قوى الموالاة ممثلة بـ«لقاء عين التينة» إلى قيام حكومة اتحاد وطني.

ويؤكد الفقهاء الدستوريون بطلان كل الحجج في تأخير تحديد موعد الاستشارات، وفي السياق أكد الوزير والنائب السابق المحامي حسن الرفاعي ان على رئيس الجمهورية المسارعة إلى تحديد برنامج إجراء الاستشارات ولا شأن له بمواقف الكتل النيابية، عليه ان يستمع إلى أراء النواب ومواقفهم في تسمية المرشح لتشكيل الحكومة، وإلا فإنه يتحمل المسؤولية الدستورية عن عدم قيامه بهذه المهمة.

وفي المقابل تلفت مصادر إعلامية متابعة إلى أن الرئيس لحود ينتظر بلورة الاتصالات الجارية في الساحة الداخلية، الأمر الذي يجعل حكومة كرامي باقية لتصريف الأعمال، وأن الانتخابات قد تكون مؤجلة بانتظار جلاء التحقيق في اغتيال الرئيس الحريري، خصوصاً وأن الوقت يمر بسرعة والمهل لإجراء الانتخابات لم يعد في الامكان ضبطها. وتشير صحيفة «الديار» (أمس) إلى «معلومات ومعطيات متوافرة ان المجلس النيابي سيمدد له ثلاثة أو ستة أشهر لإجراء الانتخابات النيابية».

مكلف القضية الدستوري المحامي حسن رفاعي يؤكد أنه لا يحق للحكومة بعدما استقالت وتحولت إلى تصريف الأعمال اعداد أي مشروع قانون بهذا الصدد، كما أنه لا يمكن التمديد للمجلس النيابي بعد انتهاء ولايته.

والى أن تأخذ التقاليد والأعراف الدستورية والسياسية مسارها الطبيعي، يبدو أن الحكم اللبناني يحاول كسب الوقت لجعل الأمور تنقلب على المعارضة التي حققت إنجازات سياسية كبيرة في الأوساط السياسية وعلى صعيد الشارع اللبناني وذلك بتحميل المعارضين مسؤولية الضغط على الليرة اللبنانية بحجة اعتمادهم لغة التصعيد أو التهويل أو الاعتصام، كما جاء في بيان لجنة المتابعة للقاء «عين التينة» بعد اجتماعها برئاسة رئيس مجلس النواب نبيه بري أول من أمس، علماً أن السوق المالية شهدت انحساراً ملحوظاً في الضغط على الليرة واستعادت السوق هدوءها بالنسبة للعب على الدولار بحيث لم تر عمليات للتبادل بأكثر من 70 مليون دولار يوم الخميس الماضي وهو رقم عادي جداً بالمقارنة مع أرقام كبيرة جداً سجلت بعد اغتيال الحريري واستقالة كرامي.

وفي المقابل فإن المعارضة، وعلى لسان أحد أركانها الأساسيين رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط، تلوح تصعيد الضغط السياسي السلمي على السلطة اللبنانية من خلال اللجوء إلى التظاهرات الجوالة في اتجاه مراكز المخابرات كما أعلن جنبلاط في حديث «إلى تلفزيون «ال. بي. سي.» اللبنانية أول من أمس، وقد اتهم من سماهم «المجرمين المجانين باغتيال الحريري وتعطيل الحركة الاقتصادية والاستثمار».

في كل حال، فان الأوساط السياسية تترقب ما سيكون عليه الحال في الأسبوع المقبل، فهل يندفع الكباش السياسي بين المعارضة والحكم إلى درجات تصعيدية تعيد الضغط على الوضع المالي والاقتصادي ام يفرج رئيس الجمهورية عن آلية تبديل الحكومة باعلان برنامج الاستشارات لتسمية شخصية يعهد إليها تشكيل الحكومة الجديدة، وتتداول الأوساط السياسية في هذا السياق أسماء سبع شخصيات يمكن تسمية أحدها رئيساً للحكومة العتيدة هم: الرئيس السابق سليم الحص، الرئيس السابق رشيد الصلح، وزير الاقتصاد في الحكومة المستقيلة عدنان القصار، وزير المال في حكومة الرئيس الحريري فؤاد السنيورة وزير العدل السابق بهيج طبارة، النائب العام التمييزي السابق القاضي المتقاعد منيف عويدات، والسفير السابق اللواء الركن احمد الحاج وهو أول قائد لقوات الردع العربية التي شكلت بعد اتفاق الطائف ودخلت إلى لبنان، كما أنه من الشخصيات المقربة إلى الرئيس اللبناني الأسبق اللواء فؤاد شهاب.

وتلفت أوساط سياسية إلى أن الساحة اللبنانية ستكون في الأيام القليلة المقبلة منشغلة بمستجدات إضافية، مع بدء العد العكسي لاستحقاق تقديم الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان تقريره إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار الدولي 1559 في نيسان/ابريل المقبل، وهو لذلك أعلن أنه سيرسل مبعوثه لمتابعة هذا الأمر تيري رود لارسن إلى بيروت ودمشق خلال الأيام المقبلة لدرس مسألة الانسحاب السوري من لبنان مع الحكومتين المعنيتين.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية